عربية وعالمية

لآخر الأخبار العربية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/International

«المؤتمر الوطني» يعتزم المشاركة في الحوار السياسي داخل ليبيا

طرابلس ـ د.ب.أ ـ أ.ف.پ: أعلن المؤتمر الوطني العام الليبي المنتهية ولايته أنه يعتزم المشاركة في الحوار السياسي الذي سيعقد داخل ليبيا. وذكرت وكالة أنباء (وال) الليبية امس أن «المؤتمر الوطني العام يرحب بإعلان عقد الحوار السياسي في ليبيا ويؤكد مشاركته فيه وفق الثوابت التي طرحها».
وأعلنت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ان المشاركين في حوار جنيف اتفقوا على عقد جلسات الحوار المستقبلية داخل ليبيا، شريطة توافر الظروف اللوجستية والأمنية، بحسب بيان البعثة امس.
وأضافت أن المشاركين أوكلوا إليها مهمة بدء مشاورات مع الأطراف حول مكان الحوار.
وناشدت البعثة الأممية جميع الأطراف الانضمام إلى المباحثات بـ «بروح منفتحة وبناءة».

خادم الحرمين الشريفين يصدر 30 أمراً ملكياً تضمنت أكبر تعديل وزاري

خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز

الرياض ـ واس ـ وكالات: أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، ثلاثين أمرا ملكيا مساء امس، شملت الأوامر الملكية إعادة تشكيل مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين، كما أعفي بموجبها عدد من الأمراء من مناصبهم، ونصت الأوامر الملكية بحسب ما أوردته وكالة الأنباء السعودية الرسمية (واس) على دمج وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي في وزارة واحدة باسم وزارة التعليم.

كما نصت الأوامر الملكية بحسب وكالة الأنباء السعودية على انه بعد الاطلاع على النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/90) بتاريخ 27/ 8 / 1412هـ.

وبعد الاطلاع على نظام مجلس الوزراء الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/13) بتاريخ 3 / 3/ 1414هـ.

وبناء على مقتضيات المصلحة العامة.

أمرنا بما هو آت:

أولا.. إعادة تشكيل مجلس الوزراء برئاستنا على النحو التالي:

1 ـ صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائبا لرئيس مجلس الوزراء.

2 ـ صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز آل سعود ولي ولي العهد نائبا ثانيا لرئيس مجلس الوزراء ووزيرا للداخلية.

3 ـ صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن فيصل بن عبدالعزيز آل سعود وزيرا للخارجية.

4 ـ صاحب السمو الملكي الأمير منصور بن متعب بن عبدالعزيز آل سعود وزير دولة وعضوا بمجلس الوزراء مستشارا لخادم الحرمين الشريفين.

5 ـ صاحب السمو الملكي الأمير متعب بن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود وزيرا للحرس الوطني.

6 ـ صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وزيرا للدفاع.

7 ـ الشيخ صالح بن عبدالعزيز بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ وزيرا للشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.

8 ـ د.وليد بن محمد بن صالح الصمعاني وزيرا للعدل.

9 ـ د.مطلب بن عبدالله النفيسة وزير دولة وعضوا بمجلس الوزراء.

10 ـ د.مساعد بن محمد العيبان وزير دولة وعضوا بمجلس الوزراء.

11 ـ م.علي بن إبراهيم النعيمي وزيرا للبترول والثروة المعدنية.

12 ـ د.إبراهيم بن عبدالعزيز العساف وزيرا للمالية.

13 ـ م.عبدالله بن عبدالرحمن الحصين وزير للمياه والكهرباء.

14 ـ م.عادل بن محمد بن عبدالقادر فقيه وزيرا للعمل.

15 ـ د.شويش بن سعود بن ضويحي الضويحي وزيرا للإسكان.

16 ـ د.بندر بن محمد بن حمزة أسعد حجار وزيرا للحج.

17 ـ د.محمد بن سليمان بن محمد الجاسر وزيرا للاقتصاد والتخطيط.

18 ـ د.توفيق بن فوزان بن محمد الربيعة وزيرا للتجارة والصناعة.

19 ـ الأستاذ محمد بن فيصل بن جابر أبو ساق وزير دولة وعضوا بمجلس الوزراء لشؤون مجلس الشورى.

20 ـ د.عصام بن سعد بن سعيد وزير دولة وعضوا بمجلس الوزراء.

21 ـ م.عبدالله بن عبدالرحمن المقبل وزيرا للنقل.

22 ـ د.محمد بن إبراهيم السويل وزيرا للاتصالات وتقنية المعلومات.

23 ـ د.ماجد بن عبدالله القصبي وزيرا للشؤون الاجتماعية.

24 ـ د.سعد بن خالد بن سعدالله الجبري وزير دولة وعضوا بمجلس الوزراء.

25 ـ الأستاذ محمد بن عبدالملك بن عبدالله آل الشيخ وزير دولة وعضوا بمجلس الوزراء.

26 ـ م.عبداللطيف بن عبدالملك بن عمر آل الشيخ وزيرا للشؤون البلدية والقروية.

27 ـ الأستاذ أحمد بن عقيل الخطيب وزيرا للصحة.

28 ـ الأستاذ خالد بن عبدالله العرج وزيرا للخدمة المدنية.

29 ـ د.عادل بن زيد الطريفي وزيرا للثقافة والإعلام.

30 ـ الأستاذ عبدالرحمن بن عبدالمحسن الفضلي وزيرا للزراعة.

31 ـ د.عزام بن محمد الدخيل وزيرا للتعليم.

ثانيا: يبلغ أمرنا هذا للجهات المختصة لاعتماده وتنفيذه.

سلمان بن عبدالعزيز آل سعود.

ونصت الأوامر الملكية ايضا على انه بعد الاطلاع على النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/90) بتاريخ 27/ 8/ 1412هـ

وبعد الاطلاع على نظام مجلس الوزراء الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/ 13) بتاريخ 3/ 3/ 1414هـ

وبعد الاطلاع على الأنظمة والأوامر والمراسيم والقرارات ذات الصلة.

وتأكيدا على استمرار مسيرة التنمية والبناء التي انتهجتها المملكة العربية السعودية ولأهمية توحيد التوجهات ـ التي ترتكز على الثوابت الشرعية والأصول النظامية المستقرة ـ الرامية إلى تنفيذ السياسات والرؤى المنبثقة من الخطط المعتمدة، وسعيا منا إلى إيجاد نقلة نوعية على كل المستويات أخذا بمبدأ التحسين المستمر بما يحقق جودة شاملة فيها، ورغبة منا في ترتيب ما له صلة بالشؤون السياسية والأمنية وشؤون الاقتصاد والتنمية وما في حكمها بما تقتضيه المصلحة العامة بالخير على البلاد والعباد.

وحرصا منا على رفع كفاءة الأداء ومستوى التنسيق ـ تفاديا للازدواج وتحقيقا للأهداف المرسومة ـ بما يؤدي إلى تكامل الأدوار والمسؤوليات والاختصاصات وبما يواكب التطورات والمتغيرات المتسارعة التي طرأت في مختلف المجالات.

وانطلاقا من اختصاص مجلس الوزراء الأصيل في رسم السياسة الداخلية والخارجية والمالية والاقتصادية والتعليمية والدفاعية وجميع الشؤون العامة للدولة والإشراف على تنفيذها وفقا لما قضت به المادة (19) من نظام مجلس الوزراء الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/ 13) بتاريخ 3/ 3/ 1414هـ

وبناء على ما تقتضيه المصالح العليا للدولة امرنا بما هو آت:

أولا: تلغى الأجهزة الآتية:

1ـ اللجنة العليا لسياسة التعليم.

2ـ اللجنة العليا للتنظيم الإداري.

3ـ مجلس الخدمة المدنية.

4ـ الهيئة العليا لمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

5ـ مجلس التعليم العالي والجامعات.

6ـ المجلس الأعلى للتعليم.

7ـ المجلس الأعلى لشؤون البترول والمعادن.

8ـ المجلس الاقتصادي الأعلى.

9ـ مجلس الأمن الوطني.

10ـ المجلس الأعلى لمدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة.

11ـ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

12ـ المجلس الأعلى لشؤون المعاقين.

ثانيا: ينشأ مجلسان يرتبطان تنظيميا بمجلس الوزراء على النحو الآتي:

1ـ مجلس الشؤون السياسية والأمنية.

2ـ مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.

ويسمى رئيساهما وأعضاؤهما بأمر ملكي من أعضاء مجلس الوزراء بالإضافة إلى رئيس الاستخبارات العامة.

ثالثا: تتولى هيئة الخبراء بمجلس الوزراء ـ بالاشتراك مع الأجهزة المعنية ـ مراجعة الأنظمة والتنظيمات والأوامر التي تتأثر بما ورد في البند (أولا) من أمرنا هذا ووضع الترتيبات التنظيمية اللازمة لذلك بما في ذلك تحديد اختصاصات كلا المجلسين وكذلك اللجنة العامة لمجلس الوزراء وإجراءات سير العمل فيها وارتباط الأمانة العامة لمجلس الوزراء باللجنة العامة وتكون هيئة الخبراء أحد أجهزة الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

رابعا: تشكل لجنة فنية من الديوان الملكي والأمانة العامة لمجلس الوزراء ووزارة المالية ووزارة الخدمة المدنية وهيئة الخبراء بمجلس الوزراء ومعهد الإدارة العامة لدراسة وضع منسوبي الأجهزة المنصوص عليها في البند (أولا) من أمرنا هذا وإبداء المرئيات المناسبة لمعالجة ذلك وللجنة الاستعانة بممثلين من تلك الأجهزة.

خامسا: الرفع إلينا بما يتم التوصل إليه وفقا لما ورد في البندين (ثالثا) و(رابعا) من أمرنا هذا.

سادسا: يبلغ أمرنا هذا للجهات المختصة لاعتماده وتنفيذه.

كما نصت الأوامر الملكية على أنه:

بعد الاطلاع على نظام مجلس الوزراء الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/13) بتاريخ 3 / 3/ 1414هـ وبناء على البند (ثانيا من الأمر الملكي رقم (أ/69) بتاريخ 9/ 4/ 1436هـ القاضي بإنشاء مجلس للشؤون السياسية والأمنية ومجلس لشؤون الاقتصاد والتنمية يرتبطان تنظيميا بمجلس الوزراء يسمى رئيساهما وأعضاؤهما بأمر ملكي من أعضاء مجلس الوزراء بالإضافة إلى رئيس الاستخبارات العامة.

أمرنا بما هو آت:

أولا: يشكل مجلس الشؤون السياسية والأمنية على النحو الآتي:

1ـ النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية رئيسا

2ـ وزير الخارجية عضوا

3ـ وزير الحرس الوطني عضوا

4ـ وزير الدفاع عضوا

5ـ وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد عضوا

6ـ د.مساعد بن محمد العيبان وزير الدولة عضو مجلس الوزراء عضوا

7ـ د.سعد بن خالد الجبري وزير دولة عضو مجلس الوزراء عضوا

8ـ وزير الثقافة والإعلام عضوا

9ـ رئيس الاستخبارات العامة عضوا

ويكون أمين عام مجلس الوزراء أمينا للمجلس.

ثانيا: يشكل مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية على النحو الآتي:

1ـ صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز عضو مجلس الوزراء رئيسا

2ـ وزير العدل عضوا

3ـ د.مساعد بن محمد العيبان وزير الدولة عضو مجلس الوزراء عضوا

4ـ وزير البترول والثروة المعدنية عضوا

5ـ وزير المالية عضوا

6ـ وزير المياه والكهرباء عضوا

7ـ وزير العمل عضوا

8ـ وزير الإسكان عضوا

9ـ وزير الحج عضوا

10ـ وزير الاقتصاد والتخطيط عضوا

11ـ وزير التجارة والصناعة عضوا

12ـ وزير النقل عضوا

13ـ وزير الاتصالات وتقنية المعلومات عضوا

14ـ وزير الشؤون الاجتماعية عضوا

15ـ الأستاذ محمد بن عبدالملك آل الشيخ وزير الدولة عضو مجلس الوزراء عضوا

16ـ وزير الشؤون البلدية والقروية عضوا

17ـ وزير الصحة عضوا

18ـ وزير الخدمة المدنية عضوا

19ـ وزير الثقافة والإعلام عضوا

20ـ وزير الزراعة عضوا

21ـ وزير التعليم عضوا.

22ـ د.عصام بن سعد بن سعيد وزير الدولة عضو مجلس الوزراء عضوا

ويكون أمين عام مجلس الوزراء أمينا للمجلس.

ثالثا: لرئيس أي من المجلسين في حال غيابه أن ينيب من يراه من الأعضاء لرئاسة جلسات المجلس ولكل من وزير الخارجية ووزير الحرس الوطني أن ينيب عنه من يراه من منسوبي الوزارة لحضور جلسات المجلس على أن يكون بمرتبة وزير.

رابعا: إعادة تشكيل اللجنة العامة لمجلس الوزراء على النحو الآتي:

1ـ د.مساعد بن محمد العيبان وزير الدولة عضو مجلس الوزراء رئيسا.

2ـ د.عصام بن سعد بن سعيد وزير الدولة عضو مجلس الوزراء عضوا

3ـ الأستاذ محمد بن عبدالملك آل الشيخ وزير الدولة عضو مجلس الوزراء عضوا

ويكون أمين عام مجلس الوزراء أمينا للجنة.

خامسا: إلغاء اللجنة الفرعية للجنة العامة لمجلس الوزراء.

كما نصت الأوامر الملكية على أنه:

أولا: يعفى صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود أمير منطقة مكة المكرمة من منصبه.

ثانيا: يبلغ أمرنا هذا للجهات المختصة لاعتماده وتنفيذه.

ونصت الأوامر الملكية كذلك على انه:

يعفى صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز آل سعود أمير منطقة القصيم من منصبه ويعفى صاحب السمو الملكي الأمير تركي بن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود أمير منطقة الرياض من منصبه.

يعين صاحب السمو الملكي الأمير خالد بن فيصل بن عبدالعزيز آل سعود مستشارا لخادم الحرمين الشريفين وأميرا لمنطقة مكة المكرمة بمرتبة وزير.

يعين صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز آل سعود أميرا لمنطقة الرياض بمرتبة وزير.

يعين صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن مشعل بن سعود بن عبدالعزيز آل سعود أميرا لمنطقة القصيم بمرتبة وزير.

ونصت الأوامر الملكية كذلك على أنه:

يعفى صاحب السمو الملكي الأمير بندر بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود أمين عام مجلس الأمن الوطني المستشار والمبعوث الخاص لخادم الحرمين الشريفين من منصبه.

يعفى صاحب السمو الملكي الأمير خالد بن بندر بن عبدالعزيز آل سعود رئيس الاستخبارات العامة من منصبه.

تنهى خدمة الفريق خالد بن علي بن عبدالله الحميدان العسكرية ويعين رئيسا للاستخبارات العامة بمرتبة وزير.

كما يعين صاحب السمو الملكي الأمير خالد بن بندر بن عبدالعزيز آل سعود مستشارا لخادم الحرمين الشريفين بمرتبة وزير.

ويعين صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن عبدالله بن عبدالعزيز بن مساعد بن جلوي آل سعود مستشارا لخادم الحرمين الشريفين بمرتبة وزير.

ويعين صاحب السمو الملكي الأمير د.عبدالعزيز بن سطام بن عبدالعزيز آل سعود مستشارا لخادم الحرمين الشريفين بمرتبة وزير.

كما نصت الأوامر الملكية على:

أولا: صرف راتب شهرين أساسيين لجميع موظفي الدولة السعوديين من مدنيين وعسكريين.

ثانيا: صرف مكافأة شهرين لجميع طلاب وطالبات التعليم الحكومي داخل المملكة وخارجها.

ثالثا: صرف معاش شهرين للمتقاعدين على نظام المؤسسة العامة للتقاعد ونظام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

كما جاء في نص احد الأوامر الملكية:

انطلاقا من المسؤولية الملقاة على عاتقنا تجاه كافة فئات شعبنا وخاصة المشمولين بالضمان الاجتماعي وأمثالهم، وسعيا منا في توفير سبل العيش الكريم لهم، وإيمانا منا بأهمية دعم الجمعيات الخيرية والتعاونية والمهنية.

أمرنا بما هو آت:

أولا: تعديل سلم معاش الضمان الشهري وفق الجدول المرفق.

ثانيا: صرف مكافأة راتب شهرين لمستفيدي الضمان الاجتماعي.

ثالثا: صرف مكافأة إعانة شهرين للمعاقين.

رابعا: ضم قوائم الانتظار للمعاقين لإعانة المعاقين اعتبارا من تاريخه.

خامسا: صرف مبلغ (2,000,000,000) مليار ريال دعما للجمعيات المرخصة بوزارة الشؤون الاجتماعية.

سادسا: دعم مجلس الجمعيات التعاونية بمبلغ (200,000,000) مائتي مليون ريال.

سابعا: تقديم دعم مالي للجمعيات المهنية المتخصصة المرخص لها مقداره (10,000,000) عشرة ملايين ريال لكل جمعية.

ثامنا: يتم التنسيق بين وزارتي (المالية والشؤون الاجتماعية) لتنفيذ أمرنا هذا.

وجاء في نص احد الأوامر الملكية:

نظرا لأهمية دور الأندية الأدبية والرياضية، ورغبة منا في دعمها لتتمكن من أداء واجبها الأكمل لخدمة الأدب والثقافة والرياضة والشباب.

أمرنا بما هو آت:

أولا: دعم كافة الأندية الأدبية المسجلة رسميا بالمملكة بمبلغ (10,000,000) عشرة ملايين ريال لكل ناد.

ثانيا: دعم الأندية الرياضية بمبلغ (10,000,000) عشرة ملايين ريال لكل ناد من أندية الدوري الممتاز، ومبلغ (5,000,000) خمسة ملايين ريال لكل ناد من أندية الدرجة الأولى، ومبلغ (2,000,000) مليوني ريال لبقية الأندية المسجلة رسميا.

كما نص احد الاوامر الملكية على: حرصا منا على أهمية توفير السكن للمواطنين، وإضافة لما سبق من أوامر بهذا الخصوص وإسهاما في سرعة استفادة المواطنين من مخططات المنح في مناطق المملكة.

أمرنا بما هو آت:

أولا: يعتمد مبلغ (20,000,000,000) عشرين مليار ريال لتنفيذ خدمات الكهرباء والمياه.

ثانيا: يخصص مبلغ (14,000,000,000) أربعة عشر مليار ريال من المبلغ المعتمد في البند أولا من أمرنا هذا لتنفيذ إيصال الكهرباء، ومبلغ (6,000,000,000) ستة مليارات ريال لتنفيذ إيصال المياه.

ثالثا: يتم التنسيق بين وزارتي (المالية والمياه والكهرباء) لتنفيذ أمرنا هذا.

رابعا: يبلغ أمرنا هذا للجهات المختصة لاعتماده وتنفيذه.

سلمان بن عبدالعزيز آل سعود.

إلغاء عدد من الأجهزة أهمها: مجلس الأمن الوطني ومجلس التعليم العالي والجامعات

إنشاء مجلسين جديدين أحدهما للشؤون السياسية والأمنية والثاني للشؤون الاقتصادية والتنمية

صرف راتب شهرين لجميع موظفي الدولة السعوديين ومكافأة شهرين لجميع الطلاب داخل المملكة وخارجها

دعم خدمات الكهرباء والمياه بـ 20 مليار ريال والجمعيات المرخصة بوزارة الشؤون بمليارين